

## افتتاحية

### إغواءات التصنيف الأكاديمي للجامعات العربية وهمها

ساري حنفي

أستاذ علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت.

في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤، نشرت *US News* تقريراً عن أفضل الجامعات في المنطقة العربية. وفقاً لهذا التصنيف، إن «أفضل» الجامعات العربية الخمس هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة القاهرة، والجامعة الأميركية في بيروت. وما وراء هذا التصنيف الأكاديمي، تقدم الصحيفة الأمريكية التصنيف في كل حقل علمي. سنين في هذه المقالة عقم هذا التصنيف وخاصة فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانيات، فالتصنيف لا يمكن أن يكون إلا خاطئاً من أساسه، لأن معظم الإنتاج في هذه العلوم هو باللغة العربية، وغير مفهرس ضمن المجالات العربية لسكوبوس.

يعتبر التصنيف الأكاديمي للجامعات وثيق الصلة بفكرة اقتصاد المعرفة. وبالرغم من أن التصنيف الأكثر شهرة هو الذي تصدره جامعة جياوتونغ (Jiaotong) في شنغهاي، إلا أنه لم يكن الأول. فقد قام المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف مدارس الدكتوراه هناك في عام ١٩٨٢، وقامت مجلة أخبار الولايات المتحدة وتقرير العالم (*U.S. News and World Report College and University Rankings*) بعمل ترتيب سنوي، وهو تصنيف موجود منذ العام ١٩٨٣. وتبعت ذلك صحيفتا *Business Week* (١٩٨٨) و *Financial Times* (١٩٨٩) اللتان أنتجتا ترتيب ماجستيرات إدارة الأعمال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك، فقد أنتج صدمة تصنيفُ شنغهاي عام ٢٠٠٣ بسبب اتساع نطاق

تصنيفه ليشمل العالم كله، ومزيجاً نادراً من المؤشرات التي شملت المنشورات وجوائز نوبل. وكان دافع هذا التصنيف هو تقديم قائمة للجامعات الجيدة (أو مستوفاة الشروط) للطلاب الصينيين المبعوثين إلى الدراسات في الخارج. بعبارة أخرى، وجد هذا التصنيف فقط لتوفير التوجيه الحكومي على كيفية رفع مستوى الجودة الأكاديمية لطلاب الدكتوراه المبتعثين إلى الخارج. وفي بعض البلدان، اقترحت تصنيفات بديلة: ألمانيا (تصنيف CHE في عام ٢٠٠٢، وتصنيف مدارس الدكتوراه في عام ٢٠٠٧)، وفرنسا (تصنيف Ecole des Mines في عام ٢٠٠٧)، والمملكة المتحدة (التايمز للتعليم العالي في عام ٢٠٠٤). وكان الاتحاد الأوروبي يقطاً جداً للمبالغة في سرعة تصنيف الجامعات، وحاول تعزيز طرق بديلة للتفكير من شأنها أن تحل محل مفهوم التصنيف باستخدام مفهوم «الترتيب الاستراتيجي» (Strategic Positioning) من قبل متخصصين في المؤشرات في أوروبا (Lepori, Barré and Filliatreau, 2008; European Commission, 2010).

ويمكن تفسير النجاح الكبير لهذه التصنيفات بعوامل كثيرة (Debailly, 2010): عولمة البحث والتعليم العالي كمجموعة من أسواق تنافسية للجامعات وللطلبة وللأساتذة وللنشر؛ واتصال وثيق أقامته الجامعات الخاصة بين الرواتب و«هيبة» الجامعة، كما تقاس على ما يبدو من التصنيف الأكاديمي العالمي. كما جرى تطوير إجراءات التقييم استناداً إلى مؤشرات بدلاً من تقييم الأقران (Peer Assessments) التي تعزز النجاح الفردي و«التميز» وتؤدي إلى مزيد من إزالة القيود (De-regulation) وخصخصة التعليم العالي في البلدان، حيث يشكل البحث والتعليم العالي جزءاً من الصورة العالمية من الهيمنة (انظر إلى حالة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أو إلى مقاومة نظام التصنيف العالمي من قبل الجامعات ومدارس الهندسة الفرنسية). وكانت غلبة المقاييس الكمية (Metrics) التي تربط التقييم بمؤشرات أداء بسيطة أيضاً في قلب منهج الإدارة العامة الجديدة (New Public Management)، وبشكل أعم في الأساليب الإدارية المتعلقة بالبحوث وسياسة التعليم العالي (Debailly and Pin, 2012).

ومن الواضح أنه من يشجع الخصخصة عقائدياً، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، يرجح هذه التصنيفات والمقاييس للتميز. وفي الآونة الأخيرة، لم يتم إعطاء الاهتمام الكافي للمناقشات والانتقادات حول التصنيفات الأكاديمية العالمية ودورها في تعزيز قياس الأثر. وبالتالي ظهر حديثاً حقل جديد كلياً لتقييم الأبحاث. في هذه الأثناء، تواصل *US News* إنتاج التصنيف بشكل منتظم، وهو مشروع تجاري «لطيف»، حيث يجد قراؤها الطمأنينة في تحديد موقع جامعتهم

من خلال التصنيف الأكاديمي العالمي. وفي الواقع، يكاد يصعب معرفة كيف يؤثر التصنيف في قرارات اختيار الجامعة، لكنه بالتأكيد لديه تأثير مهم في مبيعات هذه الصحيفة. وفي حين تأخذ التصنيفات الأخرى مؤشرات التدريس والبحث (مثل التاييمز للتعليم العالي)، فإن *US News* تركز فقط على أحد مخرجات البحث، وهو النشر المفهرس في سكوبوس.

لقد رُوّجت الأقطار العربية، وخاصة في منطقة الخليج، الجامعات التجارية، سواء العامة أو الخاصة، على مقربة من هذا السوق العالمي من الكفاءات، حيث يشتري المال الهيبة، وعوائد النفط التميز. كما تناسب التصنيف الأكاديمي بشكل جيد مع البحث عن التميز والمنافسة في السوق، وفي الصحف والمجلات العلمية. لقد تم استنكار قيام بعض الجامعات بتوظيف أساتذة الظل الذين لا ينفقون إلا وقتاً قصيراً جداً في هذه الجامعات مقابل ثمن باهظ، بحيث تحسب منشوراتهم ضمن منشورات هذه الجامعات. ولا يزال الحجم الفعلي لهذه الظاهرة غير معروف، لكن ربما يؤثر بشكل هامشي فقط على المستوى الفعلي في البحث العلمي. ومع ذلك، فإنه يؤثر في صورة الجامعات والدول في التصنيف العالمي التي تنتجها تقارير التنافسية (Competitiveness Reports)، وتقييم البنك الدولي للاقتصاد القائم على المعرفة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٤، نشرت *US News* تقريراً عن أفضل الجامعات في المنطقة العربية<sup>(١)</sup>.

هذا التصنيف، على عكس ما يعادله في الولايات المتحدة، يستند فقط إلى الأرقام الخام من المقالات والاقباسات وغيرها من المؤشرات التي تقدمها قاعدة بيانات سكوبوس (SCOPUS)، وهو مشروع تجاري لشركة إلسيفيه. هذا يعني أنه لا يتم اعتماد نسب النشر بحسب عدد أعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعة. وخلافاً لبوابة العلوم (Web of Science)، فإن سكوبوس قد وسع قاعدته كثيراً في الآونة الأخيرة ليشمل مجلات إضافية، وبعضها مشكوك بمصداقيته، كما سنرى لاحقاً.

وفي الواقع، يبدو أن كل قواعد البيانات هي تغطية بطرق مشابهة جداً للإنتاج العلمي في الأرقام الإجمالية لمجموعات البيانات الكبيرة إحصائياً. ولكن إذا نظرنا بتمعن إلى بعض البلدان أو الجامعات، التي تنتج عدداً قليلاً من المطبوعات، فثمة إشكاليات ناتجة من عدد من أوجه القصور المنهجية. وحتى اليوم، لا يوجد معيار

<<http://www.usnews.com/education/arab-region-universities>>.

(١)

مقبول في التقييمات الببليومترية والتصنيف على الإطلاق الذي يقبله المتخصصون في هذا المجال.

هكذا ينبغي أن يؤخذ التصنيف الأكاديمي للجامعات على حقيقته، ألا وهي الأنشطة التجارية التي تصنّف سوق المعرفة بشكل أساسي للقطاع الخاص، ومحاولة توفير الأدوات اللازمة لذلك. إن تصنيف *US News* للجامعات العربية لديه كل عيوب التصنيفات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك هو يقوم على قاعدة بيانات هشة للغاية. فإذا نظرنا إلى المجلات الـ ٤٤٨ «العربية» المدرجة في قائمة سكوبوس، نجد أن ٦٧ بالمئة منها تنتمي إلى اثنين من الناشرين الإشكاليين؛ شركة الهنداوي (مقرها في القاهرة)، وشركة بنتام (Bentham) (مقرها في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة) التي تعتبر ناشراً مشكوكاً فيه - أو في بعض مجلاته - من قبل قائمة بيال (Beall Listing) التي تنشر أسماء شركات نشر ذات الوصول المفتوح (open access) المتاحة مجاناً، والتي يمكن أن تحتال على الباحثين وتفتسرهم (Potential, possible, or probable predatory scholarly open-access publishers)<sup>(٢)</sup> (انظر الجدول الرقم (١)).

### الجدول الرقم (١)

توزيع المجلات الموجودة في الوطن العربي بحسب نوع الناشر

| الناسر                 | عدد المجلات | نسبة مئوية |
|------------------------|-------------|------------|
| مؤسسة هنداوي للنشر     | ١٤٦         | ٣٣         |
| دار بنتام للعلوم       | ١٥١         | ٣٤         |
| مجلات الجامعات العربية | ١٥١         | ٣٤         |
| المجموع                | ٤٤٨         | ١٠٠        |

وفقاً لهذا التصنيف، إن «أفضل» الجامعات العربية الخمس هي: جامعة الملك سعود (الرياض)، وجامعة الملك عبد العزيز (جدة)، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (جدة)، وجامعة القاهرة، والجامعة الأميركية في بيروت. وما وراء هذا التصنيف الأكاديمي، تقدم الصحيفة الأمريكية التصنيف في كل حقل علمي. وفيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية، فالتصنيف لا يمكن أن يكون

إلا خاطئاً من أساسه، لأن معظم الإنتاج في هذه العلوم هو باللغة العربية، وغير مفهرس ضمن المجلات العربية لسكوبوس. ويتم نشر مجلتين فقط في القائمة باللغة العربية (واحدة من الكويت، وأخرى من الأردن) من بين سبع مجلات مقرها في المنطقة العربية<sup>(٣)</sup>، بينما بيّنت دراساتنا أن هناك أكثر من ٣٠٠ مجلة أكاديمية صادرة باللغة العربية.

لا يدلّ التصنيف العالمي على النشاط البحثي، كما أنه لا يستخدم لتقييم البحوث حتى في بيئات تنافسية جداً. فهو لا يستخدم في قرارات الممولين، وربما لم يكن لديه أي تأثير حقيقي في اختيار مسار مهني للطلاب، إذ هناك دوافع أخرى تجعل الطالب وأهله يختارون جامعة ما، مثل الموقع، والتكلفة، والقرب، والمعرفة السابقة بالمؤسسة الأكاديمية، وهي اعتبارات تؤدي دوراً أكثر أهمية من أي تصنيف. فالتصنيفات لا تخدم سوى وظيفة رمزية وسياسية وأيديولوجية للغاية، إذ إنها تضيي الشرعية على فكرة المقارنة بين مختلف الجامعات. وإذا كان هناك بعض التأثير الذي يمكن أن تفعله هذه التصنيفات، فهو في إثارة الخلافات الشديدة بين الأكاديميين والإداريين على مزايا وهيبة مؤسساتهم الخاصة، والمناقشات التي لا تتجاوز حدود فقاعة من المجتمع التي تهمها مثل هذه الأرقام.

لقد كتب بيار بورديو يوماً أن «توحيد المقاييس يفيد المهيمن» (Standardization Benefits the Dominant)، وبهذه التصنيفات يريدون ترسيخ فكرة مفادها أن ثمة قياساً يناسب كل شيء، بشكل مستقل عن المضمون، والتوجه، والموقع أو الموارد. فبدلاً من التفكير في الجامعات كمؤسسة اجتماعية تناسب سياقاً معيناً، من حيث البيئة (Ecology) (تنوع حيوي يتكيف مع بيئتها)، فإنه يفكر فيها من حيث التدرّج الهرميّ (Hierarchy) (كيفية تحقيق اللقب «الأفضل» عند التنافس ضد جامعة هارفرد ذات الوقفية الـ ٤١ مليار دولار). وتقتصر هذه الوظيفة على تشكيل النخبة، إذ تصبح الجامعة صورة كاريكاتورية لنفسها، وتصبح الآثار في البلد، وأنشطة ما بعد النشر، والبحوث والخدمات المجتمعية، والمشاركة في المناقشات العامة، والتأثير في القرارات السياسية، والمساهمة في الحياة السياسية المحلية، ونشر كل من المعرفة والفنون، والتنظيم الاجتماعي؛ كلها أموراً غير مرئية في هذا التصنيف الأكاديمي العالمي ذي البعد الواحد. وهكذا تصبح المساهمة الفعلية للباحثين المخلصين والموالين لمؤسستهم الخاصة مجرد حاشية في المسار المهني لأعضاء

(٣) هناك بعض المجلات الأخرى التي تنشر باللغتين العربية والأجنبية مثل: Arab Gulf Journal for Scientific Research.

هيئة التدريس. ويصبح التصنيف بالتالي جزءاً من نموذج المشاهير (Celebrity Model) الأكاديمي الذي يعمل على المستوى العالمي، بطريقة انتقائية، كما هي العولمة نفسها.

وبما أننا لسنا متحمسين إلى أي تصنيف، فإذا كان لا بد من تصنيف، فيجب أن نفكر في طرق بديلة لإجرائه أو في معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس. وهناك بعض المبادئ التي يجب أن تؤخذ في الحسبان:

- يجب حساب معدلات، وليس أرقام خام لجميع المؤشرات، مربوطة بعدد أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب... إلخ.

- الدراسات الببليومترية لا يمكن أن تحل محل المراجعة الكيفية للنظراء.

- إنشاء بوابة وطنية/اللغة (مثل قاعدة البيانات البلجيكية The Flemish Academic Bibliographic Database أو ألوكا Aluka لأفريقيا). إن قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» المنشأة حديثاً، أو قاعدة المنهل أو قاعدة شمعة (للدراسات التربوية)، هي نقاط انطلاق للوطن العربي، لكنها غير كافية، بل إنه من الأفضل أن تتبنى منظمة عربية وطنية أو قومية رسمية خلق بوابة علوم عربية.

- المعيار الذي يجب التعامل معه هو دورة الحياة الكاملة للبحث (بما في ذلك نقل المعرفة والأنشطة البحثية/السياسات العامة). ونحن نعتزف بأنه ينبغي ألا يكون ذلك لكل البحوث، ولكن لتلك التي لها صلة مباشرة بالمجتمع المحلي. وبالتالي يجب أن تصنّف البحوث بحسب الفترة الزمنية التي تحتاج إليها (البحوث التي تحتاج إلى وقت طويل [بسبب العمل الميداني الشاق أو بسبب الحساسية السياسية لمضمونها] مقابل البحوث التي تعطي نتائج سريعة)، والبحوث العامة ذات الصلة/أبحاث السياسات ونقل المعرفة/الابتكار (بالربط بالمؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية) مقابل الأبحاث ذات التجريد العالي وغير المرتبطة بثقافة معينة. وإذا كان الاتجاه دائماً نحو القياس الكمي، فينبغي وضع مؤشرات للأنشطة العامة/السياسات للبحوث ذات الصلة، بما في ذلك عندما تؤدي هذه الأنشطة البحثية إلى مناقشات عامة وسياسات ذات صلة.

## المراجع

- Debailly, Renaud (2010). *Les Classements et les indicateurs dans la gouvernance de l'enseignement supérieur et de la recherche*. Paris: Université Paris Est, France.
- Debailly, Renaud and Clément Pin (2012). «Quels impacts des dispositifs d'évaluation sur la recherche universitaire?». *Cahiers de la recherche sur l'éducation et les savoirs*: no. 11, pp. 11-32.
- European Commission (2010). *Assessing Europe's University-Based Research*. Luxembourg: Expert Group on Assessment of University-Based Research. DG Research, Science in Society (report EUR 24187 EN).
- Lepori, Benedetto, Rémi Barré and Ghislaine Filliatreau (2008). «New Perspectives and Challenges for the Design and Production of S&T Indicators.» *Research Evaluation*: vol. 17, no. 1, March, pp. 33-44.